الأمم المتحدة

E/CN.18/2009/3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 February 2009
Arabic
Original: English

منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات
الدورة الثامنة
نيويورك، ٢٠ نيسان/أبريل – ١ أيار/مايو ٢٠٠٩
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*
المدخلات الإقليمية ودون الإقليمية

المدخلات الإقليمية ودون الإقليمية

تقرير الأمين العام

موجز

ظلت المشاركة الإقليمية ودون الإقليمية في الأنشطة المتصلة بالغابات تتزايد تدريجيا وتتبدى في عدد متنامٍ من المبادرات الفريدة والمتنوعة فيما بين المناطق الإقليمية. وفي حين أن العديد من الأولويات والتحديات في مجال الإدارة المستدامة للغابات تمثل قضايا مشتركة على نطاق واسع، فإن عوامل مثل الطابع الفردي للغابات والظروف الاقتصادية المحددة والإرادة السياسية داخل كل كيان إقليمي ودون إقليمي(أ) تؤثر بشدة في الطريقة التي تتفاعل بها هذه الكيانات مع منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات وتتناول بها مسألة الإدارة المستدامة للغابات.

(أ) يشار إلى أي من الآليات والمؤسسات والصكوك والمنظمات والعمليات ذات الصلة بالغابات بوصفه ''كيانا''.

* E/CN.18/2009/1.

030309 020309 09-23294 (A)

وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٠٠٦/٤٩، المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، تعزيز تفاعل المنتدى مع الكيانات الإقليمية. وعقب ذلك، وجه المنتدى الدعوة، في قراره ١/٧، المؤرخ ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، إلى الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية إلى تقديم مدخلاتها بشأن الخبرات والتحديات وأوجه التقدم المتعلقة بمعالجة المسائل المدرجة في جدول أعمال المنتدى، بما يشمل التعاون الإقليمي (المرفق، الفرع جيم). واستجابة لذلك الطلب تم تلقي ٢٩ مدخلا من الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية، ترد جميعها على الموقع الشبكي للمنتدى. ويقدم هذا التقرير سردا موجزا لتلك المدخلات.

وينقسم التقرير إلى ثلاثة فروع. ويوفر الفرع الأول لمحة عامة عن الخصائص والتحديات الإقليمية ودون الإقليمية، وأمثلة للمبادرات المتخذة دعما للمنتدى. ويورد الفرع الثاني موجزا للخبرات والأنشطة الإقليمية، بما في ذلك الدروس المستفادة في التنفيذ، مع التركيز بصفة خاصة على الغابات وتغير المناخ، وعكس مسار فقد الغطاء الحرجي، والحيلولة دون تدهور الغابات، بما يشمل البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود، وحفظ التنوع البيولوجي، ووسائل التنفيذ. ويوفر الفرع الثالث موجزا للسمات البارزة في التعاون بين بلدان الجنوب، وأنشطة الشراكة، والإجراءات المتخذة لإعداد المدخلات الإقليمية ودون الإقليمية المقدمة إلى الدورة الثامنة للمنتدى، كما يوجه الفرع الثالث النظر إلى الزخم الذي لا يزال يدفع جهات عديدة إلى المشاركة النشطة في تنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات وتيسير ذلك التنفيذ.

ويسلط التقرير الضوء على الدور الهام للإدارة المستدامة للغابات في مختلف الميادين في سياق اجتماعي – اقتصادي، والمستويات المختلفة للتقدم المحرز إقليميا. كما جرت الإشارة إلى التباينات في وسائل التنفيذ. وعلى وجه الخصوص، جرت أيضا مناقشة مسائل من قبيل تعبئة الموارد من أجل الإدارة المستدامة للغابات، وتحسين التدابير لتعزيز إنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات، فضلا عن بناء المبادرات من أجل التوعية، واعتبرت جميعها أدوات هامة ينبغي أن تولى قدرا أكبر من الاهتمام.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ألف – الخصائص والتحديات الإقليمية ودون الإقليمية ٦

باء – المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية التي يتم القيام بها لدعم أعمال منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات ٩

ثانيا – المسائل الموضوعية التي نظر فيها المنتدى ١٤

ألف – الغابات وتغير المناخ ١٤

باء – عكس مسار الاتجاه نحو فقدان الغطاء الحرجي، ومنع تدهور الغابات في كل أنواع الغابات، ومكافحة التصحر، بما في ذلك البلدان المحدودة الغطاء الحرجي ١٩

جيم – حفظ الغابات والتنوع البيولوجي، بما في ذلك المناطق المحمية ٢١

دال – سبل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات ٢٤

ثالثا – التعاون والشراكات على الصعيد الإقليمي ٢٧

المرفقات

الأول – الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية التي قدمت مدخلات إلى منتدى الأمم المتحدة الثامن المعني بالغابات ٣٠

الثاني – الكيانات المعتمدة لدى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات ٣٢

أولا – مقدمة

١ – أقر منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، في دورته السادسة المعقودة عام ٢٠٠٦، بضرورة تعزيز التفاعل بين الحوار الدائر على الصعيد العالمي بشأن السياسات المتعلقة بالغابات وبين المنظمات والعمليات القائمة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. واعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٤٩/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (الفقرة ٣)، أربعة أهداف عالمية بشأن الغابات وأضاف ثلاثة مهام أساسية جديدة للترتيب الدولي المعني بالغابات الفقرة ٢ (أ) إلى (ج) وبموجب ذلك القرار، دعم المجلس الترتيب بنهج مركز جديد، يهدف إلى تعزيز المساهمة التي تقدمها الغابات في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وشدد على أهمية الالتزام السياسي من أجل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات. وتتمثل إحدى المهام الجديدة للترتيب حسبما حددها المجلس في ''تعزيز التفاعل بين منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والآليات والمؤسسات والصكوك والمنظمات والعمليات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية ذات الصلة بالغابات[(١)]، على أن تساهم في ذلك المجموعات الرئيسية المحددة في جدول أعمال القرن ٢١[(٢)]، والجهات المعنية صاحبة المصلحة، من أجل تيسير النهوض بالتعاون والفعالية في إدارة الغابات على نحو مستدام، والمساهمة في أعمال المنتدى (القرار ٤٩/٢٠٠٦، الفقرة ٢ (ج)).

٢ – وخلال الدورة السابعة للمنتدى، في عام ٢٠٠٣، توصلت الدول الأعضاء إلى اتفاق بشأن برنامج العمل المتعدد السنوات للمنتدى للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥ وبشأن الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات (يشار إليه فيما بعد باسم ''صك الغابات'')، حيث جرى التأكيد من جديد على الالتزام بالعمل على جميع المستويات من أجل إحراز تقدم نحو بلوغ الأهداف العالمية بحلول عام ٢٠١٥. وعقب ذلك اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة صك الغابات في قرارها ٩٨/٦٢ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بصيغته الواردة في مرفق ذلك التقرير، بعد أكثر من عقد من إجراء مناقشات متعددة داخل الأمم المتحدة بشأن السياسة المتعلقة بالغابات.

٣ – واستنادا إلى مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات والقرارات السابقة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، يحدد صك الغابات سياسات وتدابير وطنية لتحقيق الإدارة المستدامة

(١) يشار إليها عموما بوصفها كيانات.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

للغابات. إضافة إلى ذلك، يحدد الصك كذلك تدابير للتعاون الدولي ووسائل للتنفيذ، تركز ستة منها بقدر كبير على العمل والتعاون الإقليميين. وعلى وجه الخصوص، ينصب التركيز على إنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات، والحوكمة، وبناء القدرات، والبحوث والتنمية الحرجية، فضلا عن التعاون التقني والعلمي، بما يشمل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومن ثم، يرتبط التنفيذ الناجح لصك الغابات ارتباطا وثيقا ببناء الشراكات مع الجميع، بما يشمل الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية.

٤ - وفي ضوء القدر المتزايد من التركيز الإقليمي، قرر المنتدى إضافة بند مشترك جديد في دوراته المقبلة يتعلق بالمدخلات الإقليمية ودون الإقليمية. ووفقا لذلك، دعا المنتدى الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة بالغابات إلى تناول المسائل وبنود جدول الأعمال المعدة للنظر فيها في دورته الثامنة وتقديم موجز مقتضب بشأن مداولاتها إلى أمانة المنتدى. وبغية تيسير تقديم المدخلات، أعدت أمانة المنتدى مذكرة إعلامية وصفتها كيانات عديدة بأنها تمثل عونا مفيدا. ويتضمن هذا التقرير موجزا لمدخلات مقدمة من ٢٩ كيانا. ويتضمن المرفق ١ قائمة بهذه الكيانات. وفي بعض الحالات، وبالنظر إلى أن أنشطة أو مبادرات جديدة لم يشرع فيها إلا مؤخرا، وجدت بعض الكيانات صعوبة في أن تقدم خلال مهلات زمنية قصيرة نسبيا معلومات تفصيلية عن خبراتها المكتسبة بشأن القضايا الرئيسية.

٥ - ويقدم الفرع الأول من التقرير لمحة عامة عن الخصائص والتحديات الإقليمية والأنشطة ذات الصلة المنفذة دعما لعمل المنتدى. ويقدم الفرع الثاني معلومات مستكملة عن الخبرات المكتسبة فيما يتصل بالمسائل التي سينظر فيها خلال الدورة الثامنة للمنتدى، مع التركيز على الالتزامات السياسية، وأوجه التقدم، ونواحي القصور التي شابت التنفيذ، والأنشطة الشاملة لعدة قطاعات. ويبرز الفرع الثالث بإيجاز أمثلة للتعاون بين بلدان الجنوب وأنشطة الشراكة فضلا عن الإجراءات المتخذة لإعداد المدخلات لدورة المنتدى الثامنة. وترد الإشارة أيضا إلى الأنشطة المنفذة على الصعيد الإقليمي مع عدد من أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات والمنظمات غير الحكومية. وفي حين يتسم الطابع الفريد للكيانات ذات الصلة بالغابات بما يشمل تركيبتها وولاياتها بالأهمية، فهي لا تشكل مجال التركيز الرئيسي للتقرير. ويرد وصف شامل لكل كيان في المدخلات الرسمية المتاحة على الموقع الشبكي لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات[٣].

(٣) http://www.un.org/esa/forests/reports-unff8.html#regions.

ألف – الخصائص والتحديات الإقليمية ودون الإقليمية

٦ – تشكل الغابات عنصرا حيويا من عناصر التنمية المستدامة وهي تسهم بقدر كبير في تحقيق الأولويات العالمية والإقليمية والوطنية، بما في ذلك المسائل التي تتناولها الدورة الثامنة للمنتدى. وتضطلع الغابات بدور أساسي في ضمان تحقيق استدامة البيئة، والرفاه البشري، والأمن، والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية.

٧ – وبالطبع، تشترك الكيانات الإقليمية في العديد من الأولويات والتحديات المتعلقة بالغابات. وعلى الرغم من ذلك، فإن عوامل مثل الأحوال الإيكولوجية المختلفة والظروف الاجتماعية – الاقتصادية المحددة والروابط الثقافية والإرادة السياسية للبلدان تؤثر بشدة على أولويات كل كيان وطرائق عمله، فضلا عن الطريقة التي تتعامل بها الكيانات مع المنتدى. وخلال العقدين الأخيرين، على سبيل المثال، تعرضت قطاعات الغابات في معظم البلدان الأفريقية إلى تهميش متزايد، يعزى، إلى حد كبير، إلى الإصلاحات السياسية والاقتصادية الجارية.

٨ – وثمة تباين كبير في المهام الموكلة للكيانات الإقليمية ودون الإقليمية وأولوياتها وخصائصها المعيارية. وعلى سبيل المثال، فإن عمليات حكومية دولية إقليمية مثل منظمة معاهدة التعاون في منطقة الأمازون، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والجماعة الكاريبية، ولجنة أمريكا الوسطى للبيئة، ولجنة منطقة وسط أفريقيا المعنية بالغابات، ومنظمة التعاون الاقتصادي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، نجمت عن عملية سياسية رسمية. ومن ناحية أخرى، فإن كيانات مثل المنتدى الأفريقي المعني بالغابات والشراكة الحرجية الآسيوية والشراكة الحرجية لحوض نهر الكونغو ومبادرة بويمبو نشأت نتيجة لنهج غير رسمي مفتوح، بالاستفادة من برامج وشراكات مرنة مع حكومات و منظمات مختلفة وأصحاب مصلحة متعددين. وتمثل الخبرة الفنية الطويلة في قضايا الغابات موردا هاما للكيانات الإقليمية. وفي هذا الصدد، فإن اللجان الإقليمية الست المعنية بالغابات والتابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لها معرفة عميقة بمسائل الغابات على الصعيد الإقليمي ونهج راسخ في التفاعل مع العمليات العالمية. وتشارك تلك اللجان في الإدارة المستدامة للغابات قبل إنشاء منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بوقت طويل، في حين أن كيانات أخرى مثل شبكة بلدان آسيا والمحيط الهادئ للإدارة والتعمير المستدامين للغابات لم تنشأ إلا منذ وقت قريب.

٩ – وتوفر جميع المدخلات المقدمة إلى الدورة الثامنة للمنتدى أمثلة بناءة لأفضل الممارسات والدروس المستفادة. ومُنحت أولوية عليا في عمل الكيانات الإقليمية ودون

الإقليمية للمسائل المواضيعية التي ستنظر فيها الدورة الثامنة للمنتدى التي تشمل فقدان الغطاء الحرجي، وتدهور الغابات، والتصحر، وتغير المناخ، وحفظ التنوع البيولوجي للغابات، فضلا عن وسائل التنفيذ. وفي بعض الحالات، تم تناول المسائل على نحو مشترك مع أولويات مترابطة محددة. وعلى سبيل المثال، تناول تجمع دول الساحل والصحراء الصلة بين الهجرة الاجتماعية والضغوط الناجمة عن التصحر وتدهور الغابات وتغير المناخ. وذكر التجمع أيضا النهج الذي تم اتباعه خلال تنفيذ برنامج الجدار الأخضر الكبير. وتناول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا أثر التصحر وارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي على إنتاج الأغذية. ويركز الاتحاد في سياسته المشتركة للتعزيز من أجل البيئة على الإجراءات الرامية إلى معالجة هذه التحديات وتحديات أخرى، بما يشمل انخفاض التنوع البيولوجي للغابات ودمار الموائل الطبيعية نتيجة لصيد حيوانات الأدغال للحومها والاستغلال المفرط للنباتات والحيوانات البرية. وعرضت منظمة التعاون الاقتصادي الصلات بين ظواهر الجفاف الحاد، وتدهور الأراضي، وتحات التربة، والفقر، وهي ظواهر تعم العديد من البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود. وفي هذا الصدد، فإن أولويات تعزيز التفاعل مع المنتدى والمضي قدما بالتنفيذ ترتبط على نحو وثيق بالجهود الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

١٠ - وتكرر ذكر وسائل التنفيذ الفعالة بوصفها شرطا ضروريا لتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، خاصة على الصعيد الوطني. وأعرب عن القلق ليس فقط إزاء عدم كفاية الموارد المالية ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وبناء القدرات، ولكن أيضا إزاء ضعف الحوكمة وتدابير إنفاذ القوانين، والأنشطة الحرجية غير المشروعة، والفساد، ومحدودية التثقيف والبحوث في مجال الغابات. وفي هذا الصدد، أُعتبر أن تعبئة الموارد على جميع المستويات إلى جانب التعاون الدولي والمساعدة الإنمائية الرسمية هي من المسائل الهامة للمساعدة في التصدي للتحديات المتعلقة بالتنفيذ. وعلاوة على ذلك، فإن استقصاء إمكانية إنشاء آلية للتمويل في مجال الغابات للمساعدة في تنفيذ صك الغابات وجد ترحيبا كبيرا من العديد من البلدان النامية، وورد ذكره في بعض المدخلات.

١١ - وأبلغ بعض الكيانات عن مواجهة تحديات في مجال إدارة الغابات، سلطت كيانات أخرى الضوء على التقدم المحرز في التنفيذ. وعلى سبيل المثال، إلى جانب الاستراتيجية الإقليمية المشتركة لكل من لجنة منطقة وسط أفريقيا المعنية بالغابات والشراكة الحرجية لحوض نهر الكونغو، طرأت زيادة في مساحات الغابات المصدق على سلامة إدارتها[٤] في

(٤) هناك حاليا ٣ ملايين هكتار في إطار عملية التصديق و ١٠ ملايين هكتار من المقرر التصديق عليها بحلول عام ٢٠١٠.

حوض نهر الكونغو، وصدر تقرير شامل لحالة الغابات في منطقة حوض نهر الكونغو في عام ٢٠٠٧، وأنشطة بناء قدرات منتظمة لمؤسسات لجنة منطقة وسط أفريقيا المعنية بالغابات، ونظم عدد من حلقات العمل المواضيعية المتصلة بالعمليات الإقليمية والدولية الهامة المتعلقة بالغابات، بما يشمل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. إضافة إلى ذلك، يشارك عدد من البلدان في المنطقة دون الإقليمية في مفاوضات بشأن اتفاق للشراكة الطوعية مع الاتحاد الأوروبي وتركز تلك البلدان على الأنشطة المتصلة بالحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات.

١٢ - وتندرج غالبية الكيانات التي قدمت مدخلات ضمن الجهات المشاركة النشطة في عملية المنتدى. وأشارت في تقاريرها إلى مشاركتها في المنتدى وكذلك في منتديات أخرى متعددة الأطراف ذات صلة بالغابات، بما في ذلك اتفاقية الإتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض[٥]، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وعمليات إنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات وإدارتها التابعة للبنك الدولي، والاتفاق الدولي للأخشاب المدارية لعام ٢٠٠٦ (TD/TIMBER.3/12)، واتفاقية التنوع البيولوجي[٦]، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا[٧]. واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ[٨]. ورغم هذه المشاركة الواسعة النطاق، فإن إدماج قضايا الغابات في جداول الأعمال والبرامج الإنمائية الوطنية يظل يمثل تحديا رئيسيا. كذلك فإن مساعي إدماج صك الغابات في الاتفاقات والبرامج الإقليمية ذات الصلة لم تحقق إلا نجاحا ضئيلا. وكانت الجهود أبعد ما تكون عن تحقيق أثرها المرجو في المناطق دون الإقليمية التي توجد بها بلدان متضررة من نزاعات أو تواجه حالات ما بعد النزاع. وبالتالي، أُعرب عن الآمال في أن يبذل المنتدى جهودا أكبر في هذا الصدد. وجرى التشديد أيضا على ضرورة تحسين التنسيق فيما بين مراكز التنسيق الوطنية المتصلة بالغابات ومتخذي القرار خارج قطاع الغابات.

(٥) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٩٩٣، الرقم ١٤٥٣٧.

(٦) المرجع نفسه، المجلد ١٧٦٠، الرقم ٣٠٦١٩.

(٧) المرجع نفسه، المجلد ١٩٥٤، الرقم ٣٣٤٨٠.

(٨) المرجع نفسه، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.

باء – المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية التي يتم القيام بها لدعم أعمال منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

١ – المساهمات الداعمة لإعداد صك بشأن الغابات

١٣ – قامت الكيانات الإقليمية بنشاطات عدة لدعم وضع صك بشأن الغابات. ومنذ عام ٢٠٠٦، قدمت رابطة أمم جنوب شرق آسيا والمجموعة الأفريقية[٩] والاتحاد الأوروبي ورقات مساهمة تقترح فيها إدخال عناصر إقليمية في الصك المقترح بشأن الغابات. وفي عام ٢٠٠٧، وقبل انعقاد منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته السابعة، نظمت الشراكة الحرجية الآسيوية والمنتدى الأفريقي للغابات ومنظمة معاهدة اتفاقية منطقة الأمازون اجتماعات تحضيرية لأعضائها لمعالجة جوانب رئيسية من الصك وبرنامج العمل المتعدد السنوات.

١٤ – وفي عام ٢٠٠٨، جرى الانتهاء من وضع تحليل للجوانب ذات الصلة من الصك المتعلق بالغابات بالنسبة إلى عمل المؤتمر الوزاري المعني بحماية الغابات في أوروبا. ومن بين الفقرات الستين من منطوق الصك، هناك ٤٥ فقرة ذات صلة تامة بعمل المؤتمر. ومن بين هذه الفقرات الخمس والأربعين، يساهم المؤتمر الوزاري المعني بحماية الغابات في أوروبا حاليا في تنفيذ ٣٧ التزاما من خلال إعلاناته وقراراته الوزارية.

١٥ – وتناولت أطر سياسات واستراتيجيات إقليمية أخرى مسائل فنية تتعلق بمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات وأحكام الصك المتعلق بالغابات. وتقدم المساهمات في الدورة الثامنة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات سجلا أوليا بالأولويات والخبرات والتدابير الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة ببرنامج العمل المتعدد السنوات.

٢ – اعتماد المنظمات

١٦ – منذ عام ٢٠٠٠، منح المنتدى ١٢ منظمة حكومية دولية مركز المراقب[١٠]. وترد في المرفق الثاني قائمة كاملة بهذه المنظمات. وتقوم المنظمات الإقليمية التي تتمتع بمركز المراقب بدور مهم لأعضائها، وذلك من خلال تسهيل التنسيق والمساعدة في تبني مواقف مشتركة

---

(٩) في عام ٢٠٠٧، شكل أعضاء المنتدى الأفريقي للغابات فريقا لتيسير المفاوضات في دورات محفل الأمم المتحدة المعني بالغابات أطلق عليه اسم ”المجموعة الأفريقية“.

(١٠) مُنحت اتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود (الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٣٠، الرقم ٢١٦٢٣) مركز المراقب أثناء عملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات.

للتفاوض. وفي عام ٢٠٠٧، أمكن بفضل التنسيق الإقليمي إنشاء تجمع رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الغابات، وأنشأ أعضاء المنتدى الأفريقي للغابات فريقا لتيسير المفاوضات أطلق عليه اسم المجموعة الأفريقية. وأنشئ فريق خبراء مخصص تابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا معني بالعمليات الدولية المتعلقة بسياسات الغابات لتعزيز تنفيذ الالتزامات والاتفاقات الدولية المتعلقة بالغابات في المنطقة.

٣ - المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية

١٧ - ازداد نطاق التفاعل بين المنتدى والكيانات الإقليمية زيادة ملحوظة خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٧ وساعد إدخال العمل بفرق نقاش للمناسبات الإقليمية في دورات المنتدى وحلقات العمل تعرض الخبرات المستفادة في مجال الإدارة المستدامة للغابات، والحقائق المتعلقة بذلك، على بناء فهم أفضل لمقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات. وركزت حلقات العمل على تنظيم المفاوضات بشأن دورات المنتدى ووضع أساس لعمل تعاوني بين البلدان والمجتمع المدني. ومن الأمثلة ذات الصلة في هذا الصدد الاجتماع الأفريقي التحضيري الذي عُقد في غابون، والذي نظمته أمانة اللجنة المعنية بالغابات في وسط أفريقيا قبل انعقاد منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته السابعة، إذ أنه جمع بين الوفود الأفريقية ومختلف أصحاب المصلحة وعدة كيانات دولية وإقليمية لمناقشة المسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسات العالمية المدرجة على جدول أعمال المنتدى.

١٨ - كما برهنت دورات المنتدى على أهمية الإدارة المستدامة للغابات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا السياق، هناك أهمية خاصة للعمل التحليلي الذي تقوم به اللجان الإقليمية الخمس. وعلى وجه الخصوص، أشارت المساهمات الواردة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى عدة مشاريع ومبادرات تتعلق بالغابات والحراجة. وعلى الرغم من أن اللجان الثلاثة الأخرى لم تقدم مساهمات في الدورة الثامنة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، يجدر التنويه بأهمية ما تقوم به من أعمال بالنسبة للغابات والهدف الإنمائي للألفية المتعلق بضمان الاستدامة البيئية، فضلا عن مجالات أخرى في التعاون الإقليمي والأقاليمي[(١١)].

١٩ - وكانت الصلات الإقليمية للمنتدى مبعثا لمزيد من الاهتمام، ونظمت حكومتا أستراليا وسويسرا في عام ٢٠٠٨، المبادرة الأولى من نوعها بقيادة إقليمية بشأن المدخلات

(١١) انظر تقرير الأمين العام عن التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما (E/2008/15 و Add.1) المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨.

الإقليمية لدعم منتدى الأمم المتحدة للغابات، والتي عقدت في جنيف في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وناقشت المبادرة مسائل إقليمية تمهيدا للدورة الثامنة للمنتدى، وأتاحت للمشاركين فرصة لتقاسم الأولويات والتحديات ونهج التكامل وطرائق العمل الإقليمية، بما في ذلك المساهمات في الدورة الثامنة للمنتدى. وشاركت أمانات عدة كيانات إقليمية ودون إقليمية في هذه المناسبة وقدمت عروضا فيها. ويمكن الاطلاع على التقرير الموجز على الموقع الشبكي للمنتدى.

٢٠ - وعُقدت في عام ٢٠٠٨ اجتماعات أخرى تتعلق بالغابات. ونظر عدد من هذه الاجتماعات في مسائل تتعلق فقط بالدورة الثامنة للمنتدى، في حين استكشفت اجتماعات أخرى الأولويات الإقليمية المتعلقة بالمواضيع العالمية. وفي سياق عموم أوروبا، أبرزت حلقة العمل بشأن ''الغابات في بيئة متغيرة'' المعقودة في كولي، فنلندا، في الفترة من ٣ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ (انظر E/CN.18/2009/14) الأولويات الأساسية للدورة الثامنة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. وبالمثل، تخطط أمانة جماعة المحيط الهادئ لعقد حلقة عمل تحضيرية للدورة الثامنة للمنتدى في آذار/مارس ٢٠٠٩، بدعم من المؤسسة الألمانية للتعاون التقني للتحضير لمشاركة بلدان وأقاليم جزر المحيط الهادئ في الدورة الثامنة.

٤ - معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات

٢١ - يشارك ١٥٠ بلدا تقريبا في عملية أو أكثر من تسع عمليات إقليمية جارية بشأن وضع معايير ومؤشرات للإدارة المستدامة للغابات. وفي سياق عموم أوروبا، تتيح المعايير والمؤشرات التوجيهات اللازمة لوضع السياسات وتقييم التقدم المحرز تجاه الإدارة المستدامة للغابات. ولدى منطقة عموم أوروبا مفهوم مشترك لمبادئ وممارسات الإدارة المستدامة للغابات التي تقوم على الشمول والتوازن[١٢]، وتغطي جوانب مختلفة من الإدارة المستدامة للغابات. وتم إخضاع المفهوم للمزيد من التطوير من خلال إعلان العديد من الالتزامات والقرارات والإعلانات السياسية. وتم دمجه في القوانين الوطنية والمحلية في البلدان الأوروبية، وقبلته منظمات أوروبية عديدة باعتباره أساسا لأنشطتها. وفي عام ١٩٨٨، اتُفق سياسيا على ستة معايير للإدارة المستدامة للغابات ومجموعة من المؤشرات المتصلة بها[١٣]. وأُدخل

(١٢) انظر القرار المعنون ''مبادئ توجيهية عامة للإدارة المستدامة للغابات في أوروبا'' الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الثاني المعني بحماية الغابات في أوروبا، ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣، هلسنكي.

(١٣) انظر القرار L.2 المعنون ''المعايير والمؤشرات الأوروبية والمبادئ التوجيهية التشغيلية للإدارة المستدامة للغابات، الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الثالث المعني بحماية الغابات في أوروبا، ٢-٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨، لشبونة.

مزيد من التحسين على المؤشرات، وأقرها الوزراء المسؤولون عن الغابات في عام ٢٠٠٣[١٤]. واستُخدمت هذه المؤشرات لجمع المعلومات وتحليلها، وتقديم التقارير على الصعيدين الوطني والإقليمي، وأُفيد منها في التقرير المعنون حالة غابات أوروبا لعام ٢٠٠٧؛ تقرير المؤتمر الوزاري المعني بحماية الغابات في أوروبا بشأن الإدارة المستدامة للغابات في أوروبا[١٥].

٢٢ - وفي عام ١٩٩٤، أُطلقت عملية مونتريال (الفريق العامل المعني بالمعايير والمؤشرات للحفاظ على غابات المناطق المعتدلة والغابات الشمالية واستدامتها). وعلى الرغم من وجود ١٢ دولة فقط في عضوية هذه العملية، فإنها تنتشر عبر أربع مناطق مختلفة[١٦]، تمثل ٨٠ في المائة من غابات العالم في المناطق المعتدلة والغابات الشمالية، و ٥٠ في المائة من الغابات في جميع أنحاء العالم. وفي عام ١٩٩٥، اعتمد الأعضاء إعلان سانتياغو الذي أقر ٧ معايير و ٦٧ مؤشرا مصاحبة لها لاستخدامها كمبادئ توجيهية لصناع السياسات يستخدمونها في تقييم التوجهات الوطنية في مجال الغابات والتقدم المحرز تجاه الإدارة المستدامة للغابات. وفي عام ٢٠٠٣، تم في إطار العملية إعداد ونشر تقارير الغابات القطرية الأولى، باستخدام المعايير والمؤشرات المتفق عليها. ولتعزيز صلة المؤشرات بالإدارة المستدامة للغابات وتحسين قدرة الأعضاء على تقديم التقارير، شرعت العملية في ممارسة استعراض للمؤشرات، وانتهت من التنقيح بإقرار مجموعة تتكون من ٥٤ مؤشرا في اجتماعها التاسع عشر المعقود في موسكو في الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٢٣ - وتعكف كيانات إقليمية أخرى أيضا، مثل منظمة معاهدة اتفاقية منطقة الأمازون، وتجمع دول الساحل والصحراء، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، على وضع معايير ومؤشرات، واستخدامها لتقييم التوجهات في مجال الغابات والتقدم الإقليمي. وعلى سبيل المثال، وافقت الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا عند اعتمادها لبرنامج عمل فيينتيان، على معايير موحدة للإدارة المستدامة للغابات لغرض القضاء على الممارسات غير المستدامة المتعلقة بالغابات، وتعزيز التعاون بين دول الرابطة وتبني نهج مشتركة. ولتقييم الجهود القطرية تجاه تحقيق الأهداف العالمية الأربعة بشأن الغابات والوشائج التي تربط بينها وبين تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وضعت رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠٠٧

(١٤) انظر إعلان فيينا الصادر عن مؤتمر قمة الغابات الحية، الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الرابع المعني بحماية الغابات في أوروبا، ٢٨-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، فيينا.

(١٥) وارسو، المؤتمر الوزاري المعني بحماية الغابات في أوروبا، وحدة الاتصال بوارسو.

(١٦) منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية (السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي)، وشمال أمريكا، ومنطقة عموم أوروبا.

معايير ومؤشرات رابطة أمم جنوب شرق آسيا للإدارة المستدامة للغابات المدارية، والنسق المتعلق بالرصد والتقييم والإبلاغ للإدارة المستدامة للغابات؛ والمبادئ التوجيهية لتنفيذ مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات. وباستخدام هذه الأدوات، تخطط رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتزويد المنتدى بصفة منتظمة بأحدث المعلومات عن التقدم المحرز في المنطقة.

٥ - البرامج الوطنية للغابات

٢٤ - البرنامج الوطني للغابات هو أحد أهم نتائج الحوار العالمي بشأن سياسات الغابات؛ ويتيح هذا البرنامج، باعتباره الإطار الأول الذي يحظى باتفاق عام للإدارة المستدامة للغابات ويطبق على جميع البلدان وعلى جميع أنواع الغابات، منطلقا لوضع الاتفاقات الدولية بشأن الإدارة المستدامة للغابات موضع التنفيذ. وتشاطر معظم المساهمات الرأي القائل بأهمية البرامج الوطنية للغابات بالنسبة لطائفة واسعة النطاق من النُهج، بما في ذلك وضع السياسات المتعلقة بالغابات والتخطيط لها وتنفيذها، على كل من الصعيدين الوطني ودون الوطني، وللتنسيق الشامل لجميع القطاعات. ومع ذلك، لم تتمكن جميع الكيانات من استخدام البرامج الوطنية للغابات كوسيلة للتنفيذ المتساوق للالتزامات الدولية المتعلقة بالغابات الخاضعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ووفقا لذلك، أُكد على تحسين التنسيق بين البرامج الوطنية للغابات، والبرامج الوطنية للتكيف لتغير المناخ، وبرامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر، والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. وجرى التأكيد أيضا على دمج البرامج الوطنية للغابات في استراتيجيات الحد من الفقر والخطط الإنمائية الوطنية إذ أن الروابط بين هذه المجالات يمكن أن تجلب المزيد من التمويل للغابات واستدامة ذلك التمويل.

٢٥ - وطلبت عدة لجان غابات إقليمية إلى منظمة الأغذية والزراعة أن تقدم المساعدة إلى البلدان الأعضاء لدمج البرامج الوطنية للغابات في خطط العمل والبرامج الإنمائية الوطنية الأخرى. وفي هذا الصدد، دأبت منظمة الأغذية والزراعة ومرفق البرامج الوطنية للغابات على تقديم الدعم المالي للدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وعدة بلدان في أمريكا اللاتينية وأفريقيا. وعلى الرغم من تباين مراحل التنفيذ، فإن حوالي ثلثي البلدان الأفريقية وضعت برامج وطنية للغابات. وأقرت بلدان أفريقية عديدة أيضا سياسات وقوانين جديدة تتعلق بالغابات، ووجهت الجهود نحو تحسين إنفاذ قوانين الغابات. ومن خلال مبادرة

المشروع الرائد المنفذ في إطار الصك غير الملزم قانونا، قُدم الدعم المالي والتقني للبلدان الأفريقية لمساعدتها على بناء قدراتها للحد من إزالة الغابات.

٢٦ - ووفقا لما أوردته المساهمة الواردة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وضعت عدة بلدان في أفريقيا خططا إنمائية وطنية لمكافحة التصحر. وقامت البلدان أيضا بدمج برامج عملها الوطنية في الخطط الإنمائية الوطنية، لا سيما استراتيجيات الحد من الفقر، وأنشأت، في بعض الحالات، صناديق وطنية لمكافحة التصحر.

٢٧ - كما جرى التسليم بأهمية قطاع الغابات للتنمية المستدامة للمناطق الريفية. ومن الأمثلة المناسبة في هذا الصدد نُظُم الاتحاد الأوروبي للتنمية الريفية (٢٠٠٧-٢٠١٣)، التي تتضمن مجموعة من التدابير المتعلقة بالغابات التي يمكن للدول الأعضاء إدراجها في برامجها الإنمائية الريفية، بما يتماشى مع أولوياتها واحتياجاتها المحددة. وتركز التدابير على تعزيز القدرة التنافسية لقطاع الغابات في الاتحاد الأوروبي وتنويعه، بالإضافة إلى حماية الغابات وإدارتها بصفة مستدامة.

ثانياً - المسائل الموضوعية التي نظر فيها المنتدى

ألف - الغابات وتغير المناخ

٢٨ - خلال السنوات العديدة الماضية، زادت كثيراً الالتزامات السياسية المتعلقة بتغير المناخ والأهداف الرامية إلى عكس مسار الاتجاه نحو فقدان الغطاء الحرجي الناجم عن إزالة الغابات وتدهورها. فاعتمدت المفوضية الأوروبية، على سبيل المثال، عدة بلاغات في عام ٢٠٠٧ بشأن الطاقة المتجددة، والحد من تغير المناخ العالمي، وبناء تحالف عالمي مع البلدان النامية. ومن خلال خريطة طريق الطاقة المتجددة التي اعتمدتها المفوضية، يوصي الاتحاد الأوروبي بتحديد ٢٠ في المائة كهدف إلزامي لاستهلاك الطاقة المتجددة في الاتحاد الأوروبي بحلول عام ٢٠٢٠. وفي سياق رابطة أمم جنوب شرق آسيا، يشدد إعلانها بشأن الاستدامة البيئية المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ على الاضطلاع بأنشطة مع المجتمع الدولي من أجل زيادة فهم الآثار السلبية لتغير المناخ والتكيف معها. وفي ذلك الإعلان، اتفق رؤساء دول وحكومات بلدان رابطة جنوب شرق آسيا على العمل جماعيا من أجل زيادة الغطاء الحرجي التراكمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بما لا يقل عن ١٠ ملايين هكتار بحلول عام ٢٠٢٠، أما في إعلان سنغافورة بشأن تغير المناخ والطاقة والبيئة، (٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)، فإن أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى ستة بلدان أخرى من شرق

آسيا[١٧]، التزمت بالعمل الجماعي من أجل زيادة الغطاء الحرجي التراكمي في منطقة شرق آسيا بما لا يقل عن ١٥ مليون هكتار بحلول عام ٢٠٢٠. ورغم اختلاف الأهداف، فإن كلا الإعلانين السياسيين يدعم تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات.

٢٩ - وعلى النطاق دون الإقليمي، نظمت شعبة الموارد الأرضية التابعة لأمانة جماعة المحيط الهادئ الاجتماع الثالث لرؤساء دوائر الزراعة والحراجة في المحيط الهادئ (٣-٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨)، والاجتماع الإقليمي الثاني لوزراء الزراعة والحراجة (٨ و ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨)، اللذين أسفرا عن دعم الأنشطة المتصلة بتغير المناخ المضطلع بها داخل الشعبة، على نحو ما ورد في خطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢. وشرع أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في إجراء استعراضات للسياسات والتشريعات، ووضع خطط عمل وبرامج وطنية للتصدي للتحديات المتعلقة، في جملة أمور، بتغير المناخ، وفقدان الغطاء الحرجي، وتدهور الأراضي، وفقد التنوع البيولوجي، وسبل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات. وعلاوة على ذلك، وضعت المنطقة دون الإقليمية بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن الغابات (٢٠٠٢)، الذي يعد بمثابة إطار السياسات الجامع بشأن التعاون بين الدول الأعضاء في مجال تنمية الغابات، كما أنه يغطي عددا من المسائل الموضوعية المعروضة على منتدى الأمم المتحدة للغابات. وفي الوقت الذي نشطت فيه لجنة أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية، التنسيق والتنفيذ الإقليميين بشأن مسائل الغابات، فإنها عززت زيادة التكامل فيما بين دولها الأعضاء. ويوفر البرنامج الاستراتيجي المنقح المعني بالغابات للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، كمثال، إطاراً هاماً للبلدان الأعضاء من أجل تخطيط وتنفيذ أنشطتها الإقليمية ذات الأولوية. وفي سياق تغير المناخ، هناك خطط دون إقليمية قيد التنفيذ لتنسيق استراتيجيات من أجل تنمية وتنفيذ خطط التأهب لتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها وإقامة آلية للرصد والتقييم والتصديق الإقليمي.

٣٠ - وواصل المؤتمر الوزاري المعني بحماية الغابات في أوروبا، من خلال إعلاناته الوزارية وقراراته، معالجة القضايا الملحة التي تؤثر في أحوال الغابات في أوروبا. ومن بين الالتزامات الرئيسية البارزة للمؤتمر الوزاري الخامس (مؤتمر وارسو)، المعقود في وارسو في الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، ما يتعلق منها بتغير المناخ والمياه وحرائق الغابات. وأشار إعلان وارسو أيضاً، الذي تم التوقيع عليه في المؤتمر، إلى صك الغابات والأهداف العالمية وأهمية التعاون الإقليمي. وجرى أيضا التشديد على الحاجة إلى زيادة أوجه التكامل في ما بين اتفاقيات ريو. واعترف وزراء البيئة، خلال المؤتمر الوزاري السادس لعملية البيئة من

(١٧) أستراليا، جمهورية كوريا، الصين، نيوزيلندا، الهند، اليابان.

أجل أوروبا (مؤتمر بلغراد)، المعقود في بلغراد في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بالروابط المشتركة بين التنوع البيولوجي وتغير المناخ. وأشير إلى الآثار على الأنواع والموائل وأنماط هجرة الأنواع والمناظر الطبيعية، والتزم الوزراء بمواصلة دعم الشبكة الإيكولوجية للبلدان الأوروبية.

٣١ - واستهدف العديد من الأولويات الإقليمية للإدارة المستدامة للغابات وتغير المناخ تقديم الدعم الاستراتيجي للبلدان في سياق وضع نظام مناخي لما بعد عام ٢٠١٢. وعلى سبيل المثال، هناك فريق عامل مخصص مفتوح العضوية تابع للمؤتمر الوزاري المعني بحماية الغابات في أوروبا ومعني بمعايير استدامة إنتاج الكتلة الإحيائية الحرجية، بما في ذلك الطاقة الإحيائية، وتوجيهات للتحريج وإعادة التحريج، يشكل وسيلة لتوفير الدعم في المنطقة الأوروبية. وفي مناطق أخرى، يشكل بناء القدرات نقطة التركيز الرئيسية في ما يتعلق بتعزيز وضع البلدان من أجل المشاركة بمزيد من الفعالية في المفاوضات الدولية بشأن المناخ. وفي هذا السياق، تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على إنشاء مركز أفريقي للسياسات المناخية من أجل تعزيز قدرة البلدان على تنسيق استثمارات التكيف والتخفيف.

٣٢ - وأسهم البحث أيضاً في معالجة هذا الموضوع. ونفذ المعهد الأوروبي للغابات معظم أنشطة البحث المضطلع بها في المؤتمر الوزاري المعني بحماية الغابات في أوروبا. ومن بين إسهاماته دراسات تقيم آثار تغير المناخ على الغابات الأوروبية وتفحص خيارات الاستجابة في مجال زراعة الغابات. وتركز الدراسات الحديثة على خيارات وتدابير التكيف. كما عالجت اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأغذية والزراعة القضايا ذات الصلة المتعلقة بتقدير إمدادات واستهلاك الطاقة الخشبية وأرصدة الموارد الخشبية ودور المنتجات الخشبية المقطوعة في سياسات تغير المناخ، وتعتزمان مواصلة العمل، مع الشركاء، لتوفير بيانات ورسائل سياسات متسقة بشأن تغير المناخ. غير أن هذه التجربة في مجال البحث ليست مشتركة بين كل المناطق. فالعديد من المدخلات يشير إلى تباين الوعي بالقضايا المتصلة بتغير المناخ. ذلك أن معظم المواضيع المتصلة بتغير المناخ جديدة على بعض البلدان، وبخاصة في منطقة المحيط الهادئ وفي داخل القارة الأفريقية؛ ومن ثم، يلزم توفير الدعم للاضطلاع بأنشطة البحث.

٣٣ - ولدى العديد من البلدان الأوروبية سياسات تتصل بالكربون في قطاع الغابات. ووفقاً للتقرير المعنون ''حالة الغابات في أوروبا عام ٢٠٠٧''، تركز هذه السياسات أساساً على تعزيز الطاقة الإحيائية وتركز بشكل أقل على عزل الكربون أو تكييف الغابات مع تغير المناخ. وقد اختار ٢١ بلداً أوروبياً أن يخضع للمساءلة عن إدارة الغابات بموجب المادة

٣-٤ من بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ[١٨]. غير أن جميع المناطق لا يمكنها المشاركة في مشاريع بروتوكول كيوتو المتعلقة بالغابات. وفي حالة جزر المحيط الهادئ، هناك افتقار إلى معرفة وفهم الفرص التي توفرها التجارة الدولية في أرصدة انبعاثات الكربون المسموح بها أو تعويضات الكربون. وأدى عدم توافر المعلومات إلى حالة من التشكك لدى بعض أصحاب المصلحة في مجال الحراجة في فوائد الآليات المختلفة. واستجابة لذلك، تم تنظيم حلقات عمل بشأن آلية التنمية النظيفة لتعزيز فهم الوكالات والمؤسسات المعنية بالحراجة. ورغم أن بلدان أمريكا الوسطى على وعي بالفرص المتصلة بحفظ الغابات وإدارتها، فإن وصولها إلى هذه الفرص كان محدودا. وفي ما يبدو، لا يوجد في المنطقة دون الإقليمية مشروع واحد ذو صلة بالغابات منفذ في إطار خطة بروتوكول كيوتو، رغم وجود بعض المشاريع التي تم اختيارها[١٩].

٣٤ - وتختلف الآراء بشأن تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها والإدارة المستدامة للغابات حسب المناطق. وفي عام ٢٠٠٨، كلفت عملية إنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات وإدارتها في شرق آسيا فريق خبراء رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعني بعمليات سياسة الغابات الدولية بوضع مقترحات مشاريع لتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها وإعداد مدخلات لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، بما فيها خيار إدارة مستدامة للغابات لمناقشات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وتعالج الشراكة الحرجية الآسيوية أيضاً مسألة تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها أساساً من خلال الإدارة والجهود المبذولة لمكافحة قطع الأشجار بشكل غير قانوني. ورغم الاهتمام بتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، فإن الغموض يكتنفه كمفهوم. وفي هذا السياق، تقترح بعض الكيانات الإقليمية تطوير فهم مشترك للقضايا المتصلة بتنفيذ مشاريع تتعلق بتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وجرت الإشارة إلى فحص التعاريف وتبسيط منهجيات تقدير مخزون الغابات من الكربون وانبعاثات غاز الدفيئة، لا سيما من جراء تدهور الغابات كوسيلة لتحقيق فهم مشترك. وأشير أيضا إلى ضرورة معالجة مسائل من قبيل إضافية الحد من الانبعاثات، والتسرب، والديمومة، وخط الأساس، وهيكل إدارة تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها لضمان ترتيب حيازة واضحة ومأمونة. ومن جهة أخرى، أشارت بعض الكيانات الإقليمية إلى حوافز الحد من إزالة الغابات من خلال خطط من قبيل تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات

(١٨) FCCC/CP/1997/7/Add.1، المقرر 1/CP.3، المرفق.

(١٩) قدمت لجنة أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية أمثلة على هذه المشاريع في كوستاريكا ونيكاراغوا.

وتدهورها على أنها بناءة. ومن المتوقع أن تدعم الموارد المالية المؤمَّنة، عند الاضطلاع بالمشاريع النموذجية لتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها أو أنشطة البيان العلمي، بناء القدرات الذاتية وتعزيز المؤسسات. وهناك أيضا توقعات كبيرة بأن يتحقق تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها بفضل إدراج أنشطة الحفظ وإعادة التحريج، التي تعود بالفائدة على الغابات المنتجة وكذلك على تمويل الخدمات البيئية في المناطق المحمية.

٣٥ - واستناداً إلى المدخلات، عانت الغابات في كل المناطق، بمستويات مختلفة، من أضرار العواصف الشديدة والكوارث الطبيعية والظواهر المناخية الضارة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال الحرائق تشكل تهديداً رئيسياً للغابات. وفي أوروبا، وُضعت منذ التسعينات صكوك سياسات لمعالجة مسألة حماية الغابات من تلوث الغلاف الجوي والحرائق. وفي عام ٢٠٠٣، حلت خطة التركيز على الغابات لرصد النظم الإيكولوجية للغابات الأوروبية محل هذه الصكوك. غير أن مناطق أخرى لا تزال بحاجة إلى إقامة و/أو تعزيز شبكات إدارة الحرائق عبر الحدود وغير ذلك من إجراءات منع الكوارث. وتركز الجماعة الكاريبية على التدريب وأفرقة الاستجابة الإقليمية المنسقة للكوارث. وأعربت العديد من الكيانات الإقليمية عن قلقها إزاء السيناريوهات المجهولة في المستقبل، بما فيها الروابط بين تغير المناخ والكوارث الطبيعية وحرائق الغابات والآفات والأمراض، فضلاً عن آثار ذلك على الموارد الوراثية للغابات.

٣٦ - وتم، من خلال البحث التطبيقي وآليات الاختبار، توقع آثار تغير المناخ على الغابات وفهمها فهماً أفضل. ومن بين هذه الآليات الشبكة الحرجية النموذجية الدولية التي توفر مجموعة من المواقع عبر الوطنية على مستوى المناظر الطبيعية المكرسة لتوليد المعارف وتقاسمها. وتشكل مبادرة المنطقة الأحيائية الشمالية مثالاً فريداً من نوعه. فهي توفر فرصاً تعاونية للبلدان الواقعة في المنطقة الأحيائية الشمالية لمساعدة المجتمعات المعتمدة على الغابات لتقييم مواطن ضعفها المتعلقة بتغير المناخ وقدراتها التكيفية، فضلاً عن تحسين استدامة استخدام الأراضي الحرجية وتنوعها البيولوجي. ومن الأمثلة الأخرى على هذه الآليات نموذج ميزانية الكربون[٢٠] الذي يتنبأ بكمية الكربون المخزنة في الغابات التي تتم إدارتها. ورغم هذه الحالات من التقدم التكنولوجي وغيرها من الحالات، فإن العديد من المناطق مقيدة في الوصول إلى هذا النوع من أدوات البحث نظراً لارتفاع التكاليف واحتياجات

(٢٠) مشروع مشترك بين شبكة الغابات النموذجية الكندية والدائرة المعينة بالموارد الطبيعية في كندا - دائرة الحراجة الكندية.

التدريب. وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى تحديد واختبار أنواع التكنولوجيا اللازمة لتقدير وتحديد كمية التغيرات في مخزون الشجرات الحرجية من كربون الغابات، التي تتم إدارتها في إطار مختلف الخيارات الإدارية ولمختلف أنواع الغابات في مناطق مختلفة.

باء - عكس مسار الاتجاه نحو فقدان الغطاء الحرجي، ومنع تدهور الغابات في كل أنواع الغابات، ومكافحة التصحر، بما في ذلك البلدان المحدودة الغطاء الحرجي

٣٧ - هناك في كل المناطق شواغل مشتركة إزاء استمرار إزالة الغابات وتدهورها. وتشكل الآثار السلبية على الاقتصادات والبيئة، بما فيها التنوع البيولوجي، وعلى أسباب معيشة ما لا يقل عن بليون شخص وتراثهم الثقافي، تحديات ملحة ناتجة عن استمرار إزالة الغابات والممارسات غير المستدامة. وسيكون لآثار إزالة الغابات وتدهورها، وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي آثار اجتماعية واقتصادية كبرى وفي بعض الحالات مدمرة، لا سيما للبلدان المحدودة الغطاء الحرجي والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٨ - وغالباً ما تكمن أسباب إزالة الغابات خارج نطاق قطاع الغابات وتكون مرتبطة بالسياسات والممارسات الزراعية التي تشجع تغيير طابع استخدام الأراضي. ويعتمد العديد من فقراء المناطق الريفية على الزراعة وتربية الماشية وجني المنتجات الحرجية غير الخشبية. وفي أفريقيا، مثلاً، يملي التقدم المحدود بشأن الزراعة القائمة على الري، إلى جانب المياه غير الكافية أو المنعدمة، ممارسة الزراعة المكثفة، مما يؤدي إلى زيادة إزالة الغابات وتدهورها. ويؤثر في قطاع الغابات أيضاً الاعتماد المفرط على تكنولوجيات قديمة وملوِّثة في المصانع، وكذلك في النقل وقطاعات أخرى. وفي سياق لجنة أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية، تم الاعتراف بالسياسات والممارسات المتصلة بالحفظ على أنها عوامل تشجع تغيير استخدام الأراضي وتساهم في تفاقم ظروف الفقر، لأن هذه السياسات حظرت في بعض بلدان أمريكا الوسطى استخدام الغابات، داخل المناطق المحمية أو خارجها، دون توفير البدائل.

٣٩ - وأسفر الطلب على الوقود الأحيائي أيضاً عن ظهور آراء مختلفة داخل المناطق وفيما بينها. وهناك شواغل كبرى بشأن كيفية تأثير الوقود الأحيائي على أسباب معيشة المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية وأثره على إزالة الغابات في مناطق الغابات الطبيعية.

٤٠ - وتسبب النمو السكاني واعتماد السكان المحليين على الموارد الحرجية أيضاً في إزالة الغابات وتدهور الأراضي بشكل لا يخضع للمراقبة في عدة مناطق. واستناداً إلى مدخلات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، يعرض عدم وجود قواعد واضحة لملكية الأرضي الموارد الحرجية للاستغلال المفرط ويقيد الاستثمارات. وأدى تعزيز البرامج الزراعية لمعالجة الأمن

الغذائي أيضاً إلى زيادة الأراضي الحرجية المقطوعة الأشجار. وتنشأ عن الآثار البيئية المرتبطة بذلك، من قبيل انعدام المياه، تحديات إضافية لإعادة التحريج. وفي ضوء ذلك، يقوم أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بتكييف وتنقيح سياساتهم وبرامجهم الوطنية واستراتيجياتهم المتعلقة بالغابات من أجل تطبيق الإدارة المستدامة للغابات على نحو أفضل. وفي هذا السياق، تشجع السياسات أيضاً النهج القائمة على المشاركة، وآليات تقاسم التكاليف والفوائد، ومصادر الطاقة البديلة.

٤١ - وتركز الجهود المبذولة لتخفيض إزالة الغابات وتدهورها على منع تدهور الأراضي، وإصلاح المناطق الحرجية المتدهورة، ومنع حرائق الغابات، ومكافحة قطع الأشجار بشكل غير قانوني وإقامة مزارع للغابات. ويطرح اتفاق عام ٢٠٠٢ بشأن التلوث العابر للحدود، والتحالف الاستراتيجي لعام ٢٠٠٤ لمكافحة قطع الأشجار بشكل غير قانوني وبيان عام ٢٠٠٧ بشأن تعزيز إنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات وإدارتها أمثلة على إنجازات رابطة أمم جنوب شرق آسيا في هذا الصدد. وللمشاركة النشيطة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في عمليات أخرى إقليمية ومتعددة الأطراف، من قبيل إنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات وإدارتها في شرق آسيا، دور مهم أيضاً في مواجهة هذه التحديات. ومن المبادرات الأخرى التي تركز على مكافحة تدهور الأراضي برنامج السور الأخضر للصحراء الكبرى الذي اعتمد المقرر الخاص بتنفيذه في مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات الأفارقة، المعقود في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وخطة عمل التعاون فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي بشأن البيئة، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا/برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، والمبادرة الخاصة بالبيئة. وينفذ الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي أيضاً مبادرة بشأن السياسات المتعلقة بالأراضي لمعالجة التوزيع غير العادل للأراضي وسوء إدارة الموارد الأرضية والتشريعات غير المتساوقة. ومن المقرر اعتماد الإطار والتوجيهات الخاصة بالسياسات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا خلال مؤتمر القمة المقبل لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي.

٤٢ - وتم في أوروبا تنفيذ التدابير التي سنَّها الاتحاد الأوروبي للمساهمة في منع سقام الغابات وتخفيفه ومراقبته من أجل تحسين استقرار الغابات وإعادة زراعتها. ومن بين هذه التدابير، يحظى نظام دعم التنمية الريفية الذي يضطلع به الصندوق الزراعي الأوروبي للتنمية الريفية بتقدير كبير. وتم تنفيذ مشاريع لإعادة زراعة الغابات في أمريكا الوسطى أسفرت عن نتائج بناءة على الصعيد الوطني. وفي المستقبل القريب، تعتزم المنطقة دون الإقليمية زيادة تعزيز تبادل الخبرات داخل أمريكا اللاتينية قاطبة. وسبق لنيكاراغوا أن بدأت مشروعاً لتبادل المعلومات مع شيلي يركز على الحوافز والتمديدات المتعلقة بالغابات. وتم من خلال مبادرة

الغابات النموذجية تنفيذ مشاريع إصلاحية من الناحية الإيكولوجية في مناطق الغابات المتدهورة لتحسين العمليات الإيكولوجية.

جيم - حفظ الغابات والتنوع البيولوجي، بما في ذلك المناطق المحمية

٤٣ - اعتُبرت المحافظة على التنوع البيولوجي للغابات عنصرا أساسيا في الإدارة المستدامة للغابات. وأبرزت معظم المدخلات اتفاقية التنوع البيولوجي والجهود المبذولة لتحقيق هدف التنوع البيولوجي المتوخى لعام ٢٠١٠. وفي هذا السياق، أصدرت المفوضية الأوروبية، في عام ٢٠٠٦، بلاغا وخطة عمل، يحددان خطة تفصيلية للاتحاد الأوروبي بشأن التنوع البيولوجي، بما في ذلك التدابير اللازم اتخاذها لتحقيق هذا الهدف. وفي عام ٢٠٠٣، أقر وزراء البيئة الأوروبيون، من خلال عملية البيئة من أجل أوروبا، قرار كييف بشأن التنوع البيولوجي. وفي إطار المؤتمر الوزاري المعني بحماية الغابات في أوروبا، تعهدت البلدان بتنسيق أعمال تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي والبرنامج الموسع بشأن التنوع البيولوجي للغابات الخاص باتفاقية التنوع البيولوجي[٢١]، ومقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات. وما فتئ إطار التعاون المشترك بين المؤتمر الوزاري المعني بحماية الغابات في أوروبا وعملية البيئة من أجل أوروبا، والاستراتيجية الأوروبية للتنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية، وكذلك نهج المؤتمر الوزاري المعني بحماية الغابات في أوروبا في التعامل مع البرامج الوطنية للغابات ونهج النظام الإيكولوجي تُستخدم لتنسيق أعمال التنفيذ. وستنظَّم في عام ٢٠١٠ حلقة عمل للمؤتمر الوزاري بشأن الإدارة المستدامة للغابات لمعالجة بعض جوانب الهدف المتوخى تحقيقه في عموم أوروبا عام ٢٠١٠.

٤٤ - ويقوم الاتحاد الأوروبي وأعضاؤه حاليا بتنفيذ مجموعة واسعة من الاتفاقات الدولية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي. فمن خلال مخطط ناتورا ٢٠٠٠، يعتزم الاتحاد الأوروبي حماية أهم الأنواع والموائل المهددة في أوروبا. كما أنه يقوم بدور نشط في إطار اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرّضة للانقراض، من خلال تنظيم التجارة في أكثر أنواع الأخشاب عرضة للخطر. كما يعزز برنامج عمل فيينتيان الصادر عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا التعاون بشأن التدابير المتعلقة بالتنوع البيولوجي في إطار اتفاقات بيئية متعددة الأطراف، من بينها اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرّضة للانقراض، واتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية

(٢١) اعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في اجتماعه السادس (انظر UNEP/CBD/COP/20، المرفق الأول، المقرر VI/22، المرفق).

وخاصة بوصفها موئلا للطيور المائية[٢٢]. وبالإضافة إلى أن البرنامج ينطوي على هدف اتفاقية التنوع البيولوجي، فإنه يشجع على الإدارة المنسقة للمنتزهات التراثية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتكتسي هذه المنتزهات قيمة عالية من حيث حفظ الأنواع الحية، حيث تحافظ على ٢٧ موقعا حتى الآن، وتؤدي دورا هاما في تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بالحد من فقدان التنوع البيولوجي. كما اعتمدت رابطة أمم جنوب شرق آسيا برنامج العمل المعني بالمناطق المحمية، الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في اجتماعه السابع[٢٣]، والمنبثق عن اتفاقية التنوع البيولوجي. وفي ما يتعلق بمنظمة التعاون الاقتصادي، حددت معاهدة إزمير ثلاثة أهداف رئيسية تتعلق بموارد الطاقة وحماية البيئة والتعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، وكذلك المؤسسات المالية. وفي أعقاب الاجتماع الوزاري الثالث بشأن البيئة، عقد اجتماع بشأن التنوع البيولوجي في عام ٢٠٠٧ توصلت فيه منظمة التعاون الاقتصادي إلى توافق في الآراء بشأن خطة عملها المتعلقة بالتنوع البيولوجي (٢٠٠٧-٢٠١٥)، والتي تعمل كازاخستان بلدا منسِّقا لها. وانعقد أيضا في عام ٢٠٠٧ اجتماع لفرقة العمل المعنية بالسياحة غير الضارة بالبيئة.

٤٥ - وما فتئت التعهدات بتحديد المناطق المحمية العابرة للحدود والغابات المخصصة لإنتاج الأخشاب والمناطق التي تُستغل فيها الأراضي بشكل مستدام تشهد ارتفاعا. ففي عام ٢٠٠٧، وقعت ثلاث دول أعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (هي إندونيسيا وبروني دار السلام وماليزيا) إعلان قلب بورنيو (Heart of Borneo Declaration). واتخذت التدابير للتقليل من الآثار المترتبة على حركة الكائنات الحية المحورة وراثيا عبر الحدود، وفقا للمبادئ التوجيهية المتعلقة بتقييم مخاطر الكائنات الحية المحورة وراثيا وذات الصلة بالزراعة التي اعتمدتها الرابطة. كما تقوم الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بإنشاء محميات عابرة للحدود لتمكين المجتمعات المحلية من حفظ مواردها الطبيعية واستغلالها بشكل مستدام. وتوجد المحميات الكبيرة أيضا داخل غابات نموذجية أو حولها، كالمنتزهات الوطنية ومحميات المحيط الحيوي، وغابات التراث العالمي، ومناطق الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية، والحدائق الترفيهية.

٤٦ - وأُشير إلى الإجراءات التي اتخذت لتسهيل الحصول على المنافع الناشئة عن الموارد البيولوجية والجينية وتقاسمها بشكل عادل ومتكافئ. وتوشك رابطة أمم جنوب شرق آسيا

(٢٢) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٩٩٦، الرقم ١٤٥٨٣.

(٢٣) انظر UNEP/CBD/COP/7/21، المرفق، المقرر VII/28، المرفق.

على الانتهاء من إعداد مشروع اتفاق إطاري بشأن الحصول على المنافع الناشئة عن استغلال الموارد البيولوجية والجينية وتقاسمها بشكل عادل ومتكافئ. وفي حين أُحرز بعض التقدم في بعض المناطق، فإن بعض المناطق ومناطق دون إقليمية أخرى لا تزال تعاني من ضعف آليات تقاسم المنافع، نتيجة إلى الافتقار إلى سبل توفير الحوافز الكافية لمن يعيشون في الغابات وحولها من أجل حماية الغابات. وفي أمريكا الوسطى، ما زال إشراك مجتمعات السكان الأصليين في إدارة المناطق المحمية بالشكل الصحيح والمشاركة بالقدر الكافي في مشاريع حفظ الغابات واستفادة المجتمعات من الغابات يمثل تحديا كبيرا. وأكدت بعض المدخلات الإقليمية ودون الإقليمية أيضا على القيمة الضئيلة التي تولى للمنتجات والخدمات البيئية. واعتُبر أن التوسع الزراعي والإدارة غير المستدامة للغابات وإنتاج الطاقة الأحيائية أمور تشكل تهديدا كبيرا على حفظ التنوع البيولوجي.

٤٧ - ومع أن مناطق غابات كبيرة تخضع للحماية الرسمية، فإن المناطق المحمية في كثير من المناطق غدت ترتبط بصورة تدريجية بضعف إنفاذ القانون والإدارة، وقلة التدابير العملية، وضعف البنية التحتية والحوافز الاقتصادية لحفظ التنوع البيولوجي للغابات. فنحو ٧٠ في المائة من المناطق المحمية في أمريكا الوسطى غير مزودة بما يكفي من الموارد البشرية والمالية لتقوم بوظائف الحماية على نحو فعال[٢٤].

٤٨ - وبسبب استمرار فقدان الغابات، دخلت السياسات والتشريعات والخطط المتعلقة بالغابات في منطقة المحيط الهادئ منعطفا هاما، حيث انتقلت من نهج منتجات الغابات والإنتاج الحرجي إلى نهج يراعي مفاهيم البيئة بقدر أكبر. وشجعت الأحكام القانونية في كثير من بلدان المحيط الهادئ على أن تتضمن الخطط الوطنية احتياجات الإدارة الإيكولوجية والثقافية لمعالجة موضوع حفظ التنوع البيولوجي. وعلاوة على ذلك، من الأمور التي يُشجع عليها من أجل قطاع الغابات تحسين التنسيق والتعاون بين القطاعات ومشاركة أكبر في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والبيئة.

٤٩ - وتتلقى مشاريع متعددة في مجال التنوع البيولوجي للغابات يجري تنفيذها على الصعيد الإقليمي الدعم من هيئات للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، من بينها العديد من أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات. والكثير من هذه المشاريع موجّه نحو تعزيز المؤسسات، ووضع سياسات الحفظ وإدارة المناطق المحمية. وأوصيَ برصد الاتجاهات في التنوع البيولوجي للغابات وتفاعلها مع سياسات الإدارة المستدامة للغابات.

(٢٤) مدخل من لجنة البيئة والتنمية لبلدان أمريكا الوسطى، ٢٠٠٨.

دال – سبل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات

٥٠ – على سبيل المساهمة في النظر في البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته الثامنة، شاركت بعض الكيانات الإقليمية في اجتماع فريق الخبراء المفتوح باب العضوية المخصص لوضع مقترحات لإنشاء آلية مالية طوعية/نهج الحوافظ/إطار تمويل الغابات، المعقود في فيينا في الفترة من ١ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وعرضت وجهات نظرها بشأن إمكانية التوصل إلى ترتيب مالي بشأن الغابات. كما أُدرجت وجهات النظر بشأن سبل التنفيذ في معظم المدخلات المقدمة إلى المنتدى في دورته الثامنة. وفي هذا الصدد، رئي أن ضعف انعكاس المسائل المتعلقة بالحراجة في الخطط والحسابات الوطنية، وقلة وصعوبة الحصول على تمويل مخصص للإدارة المستدامة للغابات في إطار آليات التنمية الرسمية، وضعف التجارة في المنتجات والخدمات الحرجية بين المناطق، وكذلك عدم وجود حوافز اقتصادية للإدارة المستدامة للغابات من المسائل الأشد إلحاحا. كما اعترفت كيانات إقليمية ودون إقليمية كثيرة أيضا بأهمية عمليات إنفاذ القانون والإدارة السليمة للغابات، بما في ذلك التجارة والفرص المتاحة لدفع التنمية المستدامة للغابات من خلال تسديد مبالغ نظير مخططات خدمات النظام الإيكولوجي. واعتُبرت ضرورة وضع وتنفيذ هذه المخططات مع مراعاة أولويات المجتمعات المحلية في كسب الرزق ومنافعها أمراً هاماً.

٥١ – وكانت مسألة التخفيضات في المساعدة الإنمائية الرسمية، والتمويل الذي تقدمه حكومات البلدان إلى قطاع الغابات وتخصيصه لقطاعات أخرى مصدر قلق كبير. فوفقا للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، أدت قلة تقدير قيمة المنتجات الحرجية وإدراك مساهمة الغابات في القطاعات الأخرى وكذلك في الناتج المحلي الإجمالي إلى إساءة تقدير قطاع الغابات في الميزانيات الوطنية. وفي كثير من المناطق، أدى عدم توفر الموارد المالية المخصصة لقطاع الغابات إلى الاعتماد بدرجة كبيرة على التمويل المشروط من المانحين[٢٥].

٥٢ – وفي الاتحاد الأوروبي، يساهم برنامج الطبيعة الذي يندرج ضمن ”مشروع الوسيلة المالية المخصصة للبيئة“ بالأموال لفائدة إصلاح مناطق الغابات التي تُعد مناطق مشمولة بتدابير حفظ خاصة، ويساهم برنامج البيئة التابع لهذا المشروع في تمويل نُهج الإدارة المستدامة للغابات[٢٦]. وفي حين أن إدارة الغابات في المجال الزراعي تُمول من خلال سياسة التنمية الريفية للاتحاد الأوروبي، فإن موضوعي البحث والرصد يندرجان ضمن البرنامج

(٢٥) مدخل من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ٢٠٠٨.

(٢٦) مدخل من الاتحاد الأوروبي، ٢٠٠٨.

الإطاري السابع لتطوير البحوث والتكنولوجيا (٢٠٠٧-٢٠١٣). كما أُشير إلى أهمية ضمان إدارة موارد الغابات بصورة مستدامة في المساهمة في القضاء على الفقر. وتحقيقا لهذه الغاية، يدعم البرنامج المواضيعي للبيئة والموارد الطبيعية الأنشطة التي تؤثر في تطورات السياسات الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بالغابات وتنفيذ اتفاقات الشراكة الطوعية المبرمة في إطار خطة العمل المتعلقة بإنفاذ قوانين الغابات وإدارة الغابات والتجارة الحرجية. ومن المتوقع أن يشمل مبلغ يفوق ١٠٠ مليون يورو ممنوح من البرنامج المواضيعي المشاريع المتصلة بخطة العمل المتعلقة بإنفاذ قوانين الغابات وإدارة الغابات والتجارة الحرجية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى مساهمات مالية كبيرة من البلدان المتقدمة لدعم مخططات الحوافز التي تتصدى لظاهرة إزالة الغابات[٢٧].

٥٣ - وكشفت المدخلات أيضا وجود اتجاه متزايد لتنفيذ المبادرات الوطنية بواسطة الموارد الإقليمية، وذلك بالاشتراك مع الوكالات الدولية والمانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، لتعزيز إدارة الغابات والتنمية الريفية والنمو الاقتصادي. ومن بين الأمثلة على ذلك آلية الشراكة المتعددة الأطراف ''أرض أفريقيا'' وما تقدمه من دعم للبلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من أجل حشد الموارد وزيادة تنسيق الاستثمارات في ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي. وفي إطار دعم مبادئ مبادرة ''أرض أفريقيا''، وافق مرفق البيئة العالمية في عام ٢٠٠٧ على منح ١٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لبرنامج الاستثمار الاستراتيجي من أجل الإدارة المستدامة للأراضي. غير أن الإدارة المستدامة للغابات في منطقة المحيط الهادئ تواجه تحديات خطيرة من حيث النمو الاقتصادي المستدام. فقد أظهرت أدلة التقييم الذي أجري في عام ٢٠٠٧ للتقدم المحرز في تنفيذ مدونات قواعد الممارسات في مجال قطع الأشجار في عدة بلدان جزرية في المحيط الهادئ وأقاليمه حدوث تغيير إيجابي طفيف منذ التقييم الأول الذي أجري في عام ١٩٩٩. وفي حين أن أمانة جماعة المحيط الهادئ تتصدى لهذه التحديات، فإنها لا تزال توفر الدعم للبلدان الأعضاء فيها من خلال المساعدة التقنية وبرامج التدريب على الصعيد دون الإقليمي وتقديم منح صغيرة لتمويل المبادرات الوطنية والمجتمعية.

٥٤ - وعلى الرغم من الأطر التشريعية الموجودة، أعربت مدخلات إقليمية عديدة عن القلق بشأن إنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات. وأُشير إلى عدم وجود الدعم القضائي، وقلة القدرات اللازمة لتنفيذ مبادرات خطة العمل المتعلقة بإنفاذ قوانين الغابات وإدارة الغابات والتجارة الحرجية، وضعف الشفافية والمساءلة، وضعف التشريعات وارتفاع التكاليف من

(٢٧) مدخل من الاتحاد الأوروبي، ٢٠٠٨.

حيث البنية التحتية والموارد البشرية باعتبارها عوامل ذات صلة بقصور إنفاذ القانون. وفي بعض البلدان، أُشير إلى تداخل الاختصاصات بين الحكومة المركزية ومجلس المقاطعة (أو الحكومة المحلية) والسلطات التقليدية باعتباره من عوامل التعارض في إدارة موارد الغابات. كما اعتُبر تفويض سلطة إنفاذ القانون إلى كيانات تفتقر إلى القدرة على استعمالها على نحو فعال مدعاة للقلق.

٥٥ - غير أن خطة عمل الاتحاد الأوروبي المتعلقة بإنفاذ قوانين الغابات وإدارة الغابات والتجارة الحرجية طرحت، بدلا من ذلك، سيناريو إيجابيا من حيث إصلاحات الإدارة، وبناء القدرات، وسياسات المشتريات العامة ومشاركة القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، أُبرمت في عام ٢٠٠٨ فقط أول اتفاقية شراكة طوعية مع غانا في إطار تلك الخطة. ولا تزال عدة بلدان أخرى من أفريقيا وشرق آسيا تبدي اهتمامها بالقضايا التي تنطوي عليها هذه الخطة.

٥٦ - وتدعو الاحتياجات الجديدة والناشئة المتعلقة بالغابات والحراجة إلى تحسين المهارات والقدرات التكنولوجية. لذلك فإن مشروع بناء القدرات في مجالات السياسات العامة المتعلقة بالغابات والتعليم والبحوث في علم الاقتصاد الذي وضعه المعهد الأوروبي للغابات، والذي يُنفذ حاليا في منطقة غرب البلقان، يسهم في الإدارة ووضع السياسات العامة للغابات على المدى البعيد في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وعلى الرغم من حدوث بعض التقدم على الصعيد الإقليمي في مجال نقل التكنولوجيا، بفضل تحسُّن وسائل الاستشعار عن بعد والاستعانة بنظم المعلومات الجغرافية في إدارة الغابات ورصدها، واعتماد التكنولوجيات النظيفة، فإن ارتفاع التكاليف وقلة سبل الوصول إلى المعلومات والافتقار إلى المهارات عموما عوامل تحد من فرص الحصول على التكنولوجيا واستخدامها في مناطق أخرى عديدة.

٥٧ - وأُشير أيضا إلى إنفاذ القانون عبر الحدود والجهود المبذولة للحد من جني محاصيل الغابات والاتجار بمنتجاتها بصورة غير قانونية. فقد سلّط كل من منظمة معاهدة التعاون في منطقة الأمازون والمؤتمر الوزاري المعني بحماية الغابات في أوروبا الضوء على الدراسات ذات الصلة بالبيئة التي تتناول الآثار الاجتماعية والاقتصادية للأنشطة غير القانونية المتصلة بالغابات، كل في نطاق اختصاصه. وذُكر أيضا وجود صلات لذلك باتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض. ومن الأمثلة الهامة في هذا الصدد شبكة إنفاذ القوانين المتعلقة بالحياة البرية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وخطة العمل الإقليمية بشأن التجارة في الحيوانات والنباتات البرية (٢٠٠٥-٢٠١٠) التي وضعتها الرابطة. وعلاوة على ذلك، ساعد تقييم إقليمي لوضع وتنفيذ مدونات قواعد الممارسات في مجال

قطع الأشجار، أجراه بعض الشركاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، على تعزيز عملية إنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات وإدارتها والاتجار بها في شرق آسيا. وثمة نقطة أخرى ذات أهمية وهي المشاركة في برنامج الأخشاب المشترك بين المنظمة الدولية للأخشاب المدارية واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، والذي يعمل على أن تتماشى التجارة الدولية في أنواع الأخشاب المدرجة في قائمة هذه الاتفاقية مع معايير إدارتها وحفظها بصورة مستدامة.

٥٨ - وعلى الرغم من وجود الإرادة السياسية لانتهاج الإدارة المستدامة للغابات، فإن هناك اختلافات كبيرة بين المناطق والمناطق دون الإقليمية. ففي أفريقيا، يشكل عدم كفاية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال الغابات ونقص الموظفين المدرَّبين في مجال الغابات علاوة على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تحديا كبيرا إضافيا. وقد أعربت كيانات عديدة عن قلقها إزاء الفجوة القائمة بين السياسات والخطط المتعلقة بالغابات وبين تنفيذها الفعلي. وفي هذا الصدد، تم التشجيع على تركيز الموارد المالية المتاحة بشكل أفضل على تنفيذ أسلوب الإدارة المستدامة المتكاملة للغابات.

ثالثا - التعاون والشراكات على الصعيد الإقليمي

٥٩ - ينطوي التعاون الإقليمي على إمكانات كبيرة للمساعدة على تحسين التنسيق فيما يتعلق بسياسة الغابات، وتبادل المعلومات ووضع نهج مشتركة. وساعدت أيضا الابتكارات في مجال السياسة العامة التي قدمها العديد من الشراكات والمبادرات والشبكات على جمع الأطراف الفاعلة وإشراكها بطريقة واضحة ومرنة. ولوحظ أن التعاون بين المؤتمر الوزاري المعني بحماية الغابات في أوروبا وعملية البيئة من أجل أوروبا/الاستراتيجية الأوروبية للتنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية، من خلال برنامج العمل المعني بحفظ التنوع البيولوجي وتحسينه في النظم الإيكولوجية للغابات وإطارها التعاوني، يشكّل مثالا إيجابيا.

٦٠ - بيد أن هناك حاجة إلى تركيز المزيد من الأعمال على توضيح العناصر الرئيسية والقيم المختلفة، فضلا عن المساهمات المحددة للإدارة الحرجية المستدامة فيما يتصل بالتحديات الماثلة في قطاعات أخرى ومطالبها المتعلقة بالغابات. ووُجِّه الانتباه أيضا إلى إذكاء الوعي وتحسين سبل الوصول إلى المعلومات بشأن الصلات بين تغير المناخ والمسائل المتعلقة بالغابات، ولا سيما في بلدان المحيط الهادئ والمنطقة الأفريقية.

٦١ - ومن النقاط المهمة الأخرى التي أثيرت في سياق جهود الاتصال والمواءمة قيام مجموعة متنوعة من الكيانات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك المجموعات

الرئيسية صاحبة المصلحة، بتناول مسائل متشابهة على الصعيد الإقليمي، في ظل ترتيبات متنوعة. وحيث أن لكل كيان ولايته، فضلا عن أهدافه وأولوياته وبرامجه المحددة، ليس من اليسير دائما تحقيق التنسيق. وقد اعتُبر أن تعيين نقاط اتصال إقليمية لتيسير تنسيق المدخلات والحفاظ على اتصال منتظم مع أمانة المنتدى أمرا بناء في هذا الصدد.

٦٢ - وساعدت مبادرات تقاسم المعلومات، والتثقيف وبناء الوعي، في كثير من الحالات، على زيادة درجة الاهتمام بالغابات من خارج قطاع الغابات. وفي هذا السياق، أدخلت اللجان الإقليمية للغابات نُهُجا إقليمية ابتكارية في دوراتها لعام ٢٠٠٨. فعلى سبيل المثال، عقدت هيئة الغابات والحياة البرية في أفريقيا ولجنة غابات الشرق الأدنى أول جلسة مشتركة لهما، ونظمت لجنة الغابات لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ والمفوضية الأوروبية، بالتعاون مع الشركاء، أسبوعين إقليميين للغابات هما: أسبوع الغابات لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ والأسبوع الأوروبي للغابات، على التوالي. واهتمت لجنة الغابات لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضا بالتعاون الإقليمي من خلال الإجراءات دون الإقليمية، بما في ذلك الأنشطة التي تتلقى الدعم من مبادرة بويمبو. وطُبِّقت نُهج إضافية من خلال الأفرقة العاملة النشطة التابعة للجنة أمريكا الشمالية للغابات فضلا عن العمل المشترك الذي تضطلع به اللجنة الأوروبية للغابات ولجنة الأخشاب التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا وأفرقة الأخصائيين التابعة لهما.

٦٣ - وساعد الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين والعمليات التشاورية، في الكثير من الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية، على كفالة الشفافية والمصداقية. وأقيمت علاقات عمل مع المنظمات غير الحكومية، بما فيها منظمة حفظ الطبيعة، والشبكة الدولية لرصد التجارة بالحياة البرية (TRAFFIC International)، ومعهد الموارد العالمية، والصندوق العالمي للطبيعة، من بين منظمات أخرى، وذلك لدعم تنفيذ الأنشطة المواضيعية. ويتمثل أحد الصكوك الجديرة بالذكر في ما يتعلق بأعمال الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد في الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس)، التي تكفل عملية قائمة على المشاركة في رسم السياسات. وجرى أيضا تشجيع تيسير التفاعل بين عمليات رسم السياسات والأوساط العلمية. وإضافة إلى ذلك، جرى تسليط الضوء على الأنشطة المشتركة ومذكرات التفاهم المبرمة مع المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات والمشاركة مع حكومات معينة بشأن مواضيع محددة.

٦٤ - ونظمت عدة كيانات اجتماعات من أجل إعداد المدخلات لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات شارك فيها ممثلون عن الحكومات، والمنظمات الدولية والإقليمية والمجموعات الرئيسية. ومثال على ذلك اجتماع المنتدى المعني بالغابات الخاص بأصحاب المصلحة في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقامت الأمانة العامة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بتجميع معلومات وعرضها على كبار مسؤولي الغابات قبل تقديمها إلى الأمانة العامة للمنتدى. واستفادت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من تقارير الاستعراض والبيانات الإقليمية التي حظيت بتوافق الآراء والمقدمة إلى الدورتين الرابعة عشرة والسابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة. وأُثريَت معلومات تقارير الاستعراض بمدخلات من اجتماعات التنفيذ الإقليمية السابقة. ولم تجر مشاورات مباشرة في حالة كل من الشراكة الحرجية الآسيوية، والمؤسسة الأمريكية للغابات، والجماعة الكاريبية، والشراكة الحرجية لحوض نهر الكونغو، ولجنة البيئة والتنمية لبلدان أمريكا الوسطى، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، ضمن حالات أخرى. وبدلا من ذلك استُعملت التقارير والوثائق الختامية السابقة لإعداد المدخلات من أجل منتدى الأمم المتحدة الثامن المعني بالغابات.

٦٥ - وقُدِّمت توصيات إلى أمانة المنتدى، بما في ذلك اقتراحات لتعزيز التعاون الوثيق مع الكيانات الإقليمية، من خلال تنسيق أشكال التقارير، والاستخدام الأفضل لموقع المنتدى على الإنترنت في ضوء الأنشطة الإقليمية، فضلا عن تعبئة الموارد لتحقيق المزيد من الفعالية في تقديم التقارير الإقليمية إلى المنتدى.

المرفق الأول

الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية التي قدمت مدخلات إلى منتدى الأمم المتحدة الثامن المعني بالغابات

منظمة معاهدة التعاون في منطقة الأمازون

المنتدى الأفريقي للغابات

هيئة الغابات والحياة البرية في أفريقيا

الشراكة الحرجية الآسيوية

لجنة الغابات لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ

شبكة آسيا والمحيط الهادئ لإدارة الغابات واستصلاحها بشكل مستدام

رابطة أمم جنوب شرق آسيا

الجماعة الكاريبية

لجنة وسط أفريقيا للغابات

لجنة أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية

تجمع الساحل والصحراء

الشراكة الحرجية لحوض نهر الكونغو

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأوروبا/لجنة الأخشاب

منظمة التعاون الاقتصادي

المعهد الأوروبي للغابات

اللجنة الأوروبية للغابات

الاتحاد الأوروبي

الشبكة الحرجية النموذجية الدولية

لجنة الغابات لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

المؤتمر الوزاري المعني بحماية الغابات في أوروبا

عملية مونتريال

لجنة غابات الشرق الأدنى

لجنة أمريكا الشمالية للغابات

الاستراتيجية الأوروبية للتنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية

مبادرة بويمبو

أمانة جماعة المحيط الهادئ

الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا

المرفق الثاني

الكيانات المعتمدة لدى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

٢٠٠١: مركز البحوث الحرجية الدولية؛ المنظمة الدولية للأخشاب المدارية؛ المؤتمر الوزاري المعني بحماية الغابات في أوروبا

٢٠٠٣: المركز الدولي للأبحاث في مجال الحراجة الزراعية؛ أمانة عملية طهران للبلدان ذات الغطاء الحرجي الخفيف؛ الشبكة الدولية للخيزران والروطان

٢٠٠٤: رابطة أمم جنوب شرق آسيا

٢٠٠٥: منظمة معاهدة التعاون في منطقة الأمازون؛ عملية مونتريال

٢٠٠٦: الشراكة الحرجية الآسيوية؛ مؤتمر وزراء الغابات لوسط أفريقيا؛ لجنة جنوب المحيط الهادئ